

مكونات الشعب السوري وجزء رئيسي من النسيج الوطني في سوريا، كلما ازداد تمتعه بحقوقه القومية، التي من شأن تأمينها إنهاء حالة الاغتراب والإحباط السائدة بين أوساطه وإزالة العراقيل أمام تطوره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لمتابعة دوره التاريخي في بناء وطن لا مكان فيه للظلم بسبب الجنس واللون والمذهب والقومية.

### أيتها الجماهير الوطنية الكردية

انطلاقاً مما تقدم، واستنكاراً للممارسات الشوفينية في التعامل مع أحداث آذار الأليمة وتداعياتها، ووفاءً لذكرى الشهداء الذين استرخصت السلطة دماءهم، فإننا ندعو لاعتبار ١٢ آذار يوم حداد وطني وقومي، وندعوكم للوقوف خمسة دقائق اعتباراً من الساعة الحادية عشر وحتى الحادية عشر وخمس دقائق من يوم ١٢ آذار، أمام أماكن الإقامة أو العمل، حداداً على أرواح الشهداء، مع مراعاة النظام العام وخصوصية كل منطقة، كما ندعو القوى والفعاليات الديمقراطية السورية إلى تجمع سلمى في دمشق، والتعبير بشكل حضاري عما تعنيه هذه الذكرى من معاناة قاسية ومريرة لجماهير شعبنا الكردي في سوريا، ومن إصرار على التصدي لكل المحاولات الرامية إلى طمس وجوده وإنكار دوره التاريخي والتكبر لحركته الوطنية، والتأكيد مجدداً على ضرورة أن تتحمل السلطة مسؤولياتها الوطنية وتستجيب لدعوات الحوار التي تبديها الحركة الوطنية الكردية، بغية توفير مقومات وشروط الاستقرار التي تتطلبها الوحدة الوطنية، وتحتاجها بلادنا في هذه المرحلة لمواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، بما فيهم المعتقلون الأكراد، والتعويض عن كل الأضرار التي خلفتها أحداث آذار الأليمة ومحاسبة مدبريها.

٢٠٠٥/٣/٣

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا  
الجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا  
الإتحاد الشعبي الكردي في سوريا  
الحزب الديمقراطي الكردي السوري

## بيان إلى الرأي العام

بعد أيام، تمرّ الذكرى السنوية الأولى لأحداث القامشلي الدامية، والتي عمت مختلف المناطق الكردية ومدينتي حلب ودمشق، وراح ضحيتها حوالي ثلاثين شهيداً وأكثر من مائتي جريح.

ورغم أن كل الدلائل كانت تؤكد وجود فتنة مبيتة، أراد منها مديروها استثمار حالة الاحتقان الموجودة أصلاً، والتي تغذيها السياسة الشوفينية بالمزيد من المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية وبمختلف أشكال التمييز والحرمان، فإن السلطة وجدت في تلك الأحداث فرصة لقمع إرادة الشعب الكردي، سواءً عبر تسليح تنظيمات حزب البعث وتحريض بعض العشائر العربية واستعدادها على المواطنين الأكراد ونهب ممتلكاتهم مثلما حصل في الحسكة ورأس العين، أو من خلال حملات الاعتقال والملاحقات الواسعة التي طالت الآلاف منهم وتعريضهم لمختلف أشكال التعذيب التي أودت بحياة البعض، وترافق ذلك مع حملة إعلامية مضللة لتشويه الحقيقة الكردية، وإيهام الرأي العام الوطني السوري بالخطر الكردي المزعوم، واتهام الحركة الكردية بالانفصال والاستقواء بالخارج، لتبرر بذلك تصعيد سياسة التمييز القومي الجارية على قدم وساق، والإبقاء على أكثر من مائتي معتقل كردي، ليحاكموا أمام محكمة أمن الدولة التي أصدرت أحكاماً جائرة بحق (١٥) معتقلاً كردياً من زورافا قرب دمر بدمشق، ومحكمة الجنايات العسكرية التي وجهت لبقية المعتقلين تهماً باطلة ترمي من ورائها معاقبة شعبنا الكردي وثنيه عن مواصلة النضال من أجل تأمين حقوقه القومية المشروعة، في حين أن الحكمة كانت ولا تزال تقتضي تخلي السلطة عن منظورها الأمني في التعامل مع تلك الأحداث، والعمل بمسؤولية على معالجة أسبابها ودوافعها، والكف عن سياسة الاضطهاد القومي المنتهجة بحق الشعب الكردي الذي يفترض أن يكون شريكاً وطنياً، يزداد اعتزازه بانتمائه الوطني، كمكون أساسي من